

المحاضرة الثامنة: أثر السياسة المالية (انتقال منحنى IS)

١- أثر التغير في أدوات السياسة المالية: إذا قررت الحكومة إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي G ، تحفيض الضرائب TA ، زيادة التحويلات TR) فإن الناتج يزداد بفعل المضاعف، ففي حالة زيادة الإنفاق الحكومي فإن الدخل يزيد بالمقدار:

$$\alpha_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} \quad \longrightarrow \quad \Delta Y_1 = Y_3 - Y_0 = \alpha_G \Delta G \quad \dots \dots \dots \quad (30)$$

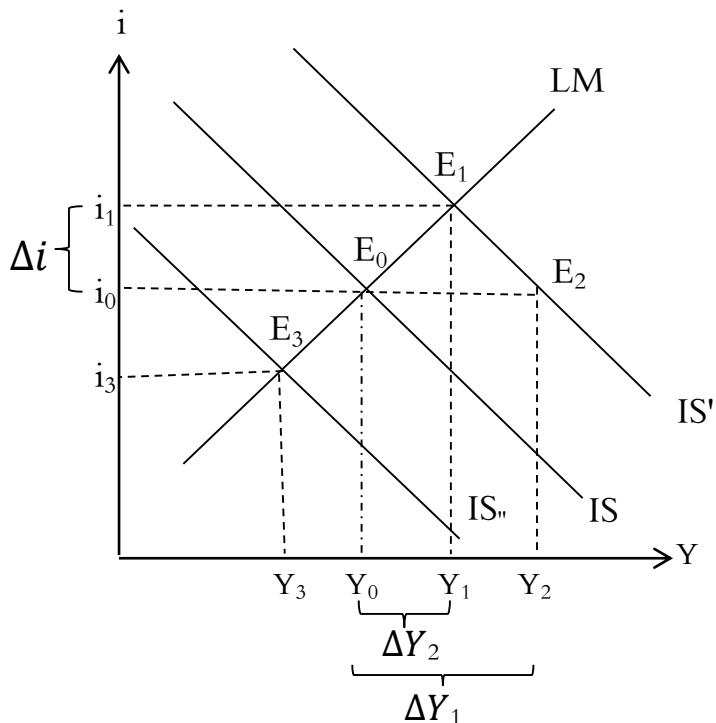
و عند زيادة الضرائب فإن الدخل ينخفض بالمقدار:

و عند زيادة التحويلات فإن الدخل يزيد بمقدار:

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى إزاحة منحنى (IS) نحو اليمين بمقدار المضاعف الكامل لينشأ عنه منحنى موازي له تمام (IS')، أما في حال تطبيق سياسة مالية انكمashية (تحفيض G ، زيادة TA ، تحفيض TR) فإن ذلك يؤدي إلى إزاحة منحنى (IS) نحو اليسار بمقدار المضاعف الكامل لينشأ منحنى موازي له تماماً (IS'').

ويمكن ايضاح ذلك من الشكل التالي:

الشكل رقم (17): آثار السياسة المالية التوسعية والانكماشية



نلاحظ أنه زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع الدخل وسعر الفائدة، لكن بمقارنة النقطة E_2 مع التوازن الأصلي (E_0) (التوازن في السوق السلعية مع ثبات سعر الفائدة)، فالنقطة E_2 تتماشى مع الدخل التوازن Y_2 وسعر الفائدة i_0 ، وبمقارنة النقطتين نجد أن أثر سعر الفائدة على الطلب الكلي يكبح الأثر التوسيعى لزيادة الإنفاق الحكومي، فالدخل عوضاً لارتفاعه إلى المستوى Y_2 يرتفع إلى المستوى Y_1 ، والسبب هو ارتفاع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 الذي قلص الإنفاق الاستثماري، فنقول أن الإنفاق الاستثماري قد زاحم أو طرد الإنفاق الاستثماري، وتظهر أثر المزاحمة أو الطرد لما تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة فينخفض الإنفاق الخاص وبالتالي تحديد الإنفاق الاستثماري الخاص.

أي أن الإنفاق الحكومي أدى لارتفاع سعر الفائدة والدخل بـ:

في حين تؤدي السياسة المالية الانكماشية (انخفاض الإنفاق الحكومي) إلى تغير في سعر الفائدة والدخل بنفس المقدار السابق لكن في الاتجاه المعاكس، ويمكن توضيح أثر كل أداة من أدوات السياسة المالية وبقى مركبات الإنفاق الحكومي المستقل عن الدخل على الدخل وسعر الفائدة في الجدول:

Δi	ΔY	
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta G$	$\Delta Y = \sigma \Delta G$	الإنفاق الحكومي
$\Delta i = -b \sigma \frac{K}{h} \Delta TA$	$\Delta Y = -b \sigma \Delta TA$	الضرائب
$\Delta i = b \sigma \frac{K}{h} \Delta TR$	$\Delta Y = b \sigma \Delta TR$	التحويلات
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta I$	$\Delta Y = \sigma \Delta I$	الاستثمار
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta a$	$\Delta Y = \sigma \Delta a$	الاستهلاك التلقائي
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta X$	$\Delta Y = \sigma \Delta X$	الصادرات
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta M$	$\Delta Y = -\sigma \Delta M$	الواردات

تعد قيمة (٥) مضاعف السياسة المالية أو مضاعف الإنفاق الحكومي عندما نأخذ سعر الفائدة بالحسبان، حيث نجد

أن $\alpha > \sigma$ ، ويرجع ذلك إلى أثر الكبح الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة بسبب التوسيع المالي في نموذج IS-LM.

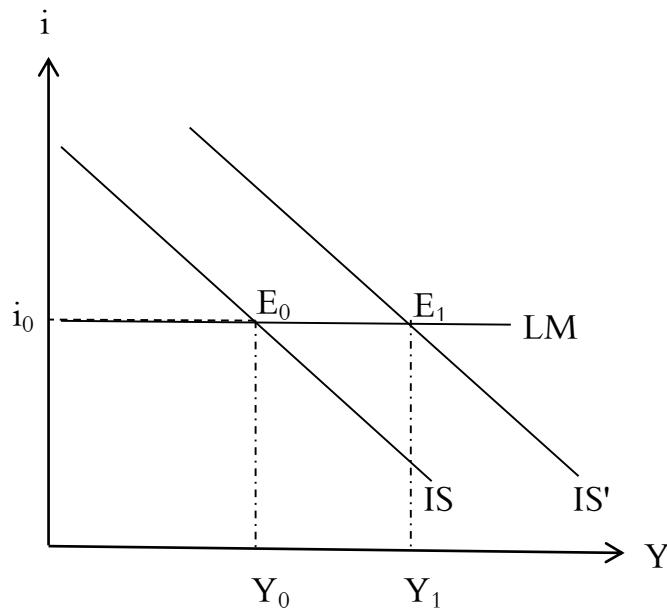
نلاحظ أنه لما ينعدم تجاوب الطلب على النقد لسعر الفائدة ($0 \rightarrow h$) فان σ تقترب من الصفر وهذا يتناسب مع منحنى LM أفقى، والعكس لما يكون تجاوب الطلب على النقد لسعر الفائدة مرتفعاً ($\infty \rightarrow h$) فان $\sigma = 0$ وهذا يتناسب مع منحنى LM عمودي.

تساعد القيمة الكبيرة لـ g و K على تخفيض أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل الوطني، والسبب هو أن القيمة الكبيرة لـ (K) تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بسبب زيادة الدخل، وبالتالي تحدث زيادة في أسعار الفائدة للمحافظة على توازن سوق النقد، وبالموازاة فإن القمة المرتفعة لـ g تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الناتج وارتفاع أسعار القائمة.

2- السياسة المالية والحالة الكينزية والحالة الكلاسيكية: بهدف تحديد العوامل المحددة لأثر المزاحمة يجب رسم منحنى IS و منحنى LM، ولاستخلاص نتائجنا نعود للحالتين المتطرفتين (الحالة الكينزية والحالة الكلاسيكية).

أ- المزاحمة والحالة الكينزية: إذا كان الاقتصاد عند مصيدة السيولة (منحنى LM أفقى) فان التوسيع في الإنفاق الحكومي لا يؤدي إلى تغيير سعر الفائدة وبالتالي لا ينخفض الاستثمار، أي أن التوسيع في الإنفاق الحكومي له أثر المضاعف الكامل على مستوى الدخل التوازي، ويمكن توضيح ذلك بيانياً وفق الشكل:

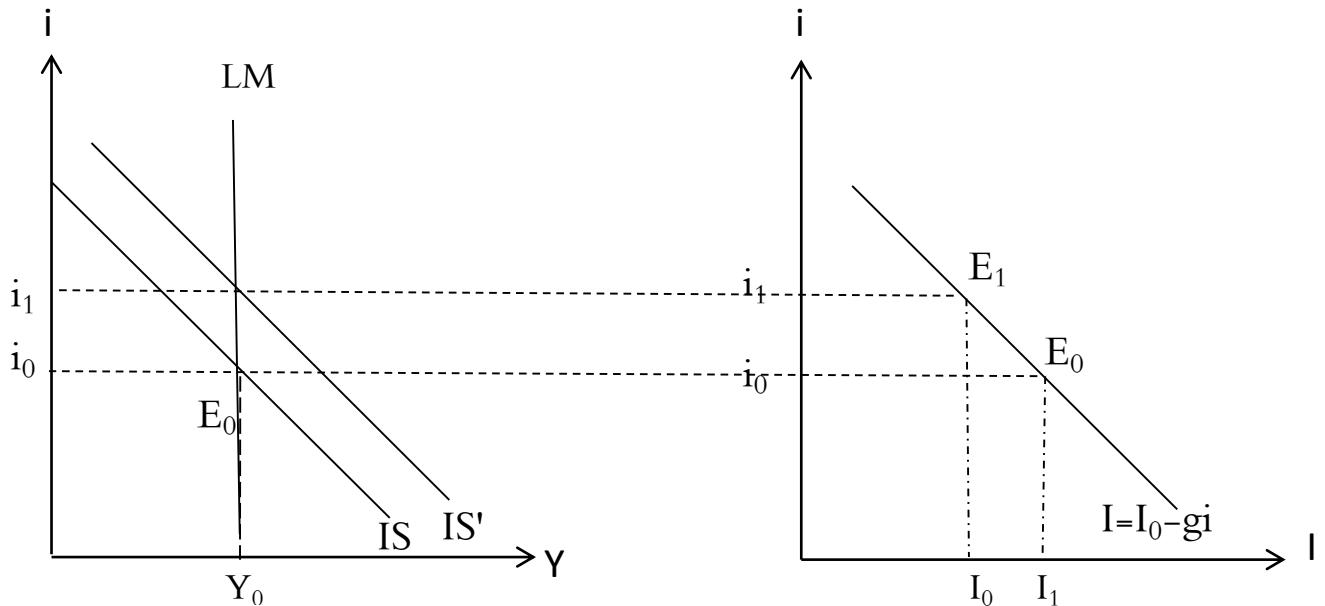
الشكل رقم (18): المزاحمة والحالة الكينزية



ب- المزاحمة والحالة الكلاسيكية: إذا كان منحنى LM عمودي (أي $\sigma = 0$) فان الزيادة في الإنفاق الحكومي تكون عديمة الأثر على مستوى الدخل التوازي وترفع من سعر الفائدة. تطرد الزيادة في سعر الفائدة (نتيجة زيادة الطلب على النقود) مقداراً من

الاستثمار الخاص مساوياً لزيادة الإنفاق الحكومي، ومنه فإن المزاحمة كاملة حيث انخفض الاستثمار بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي، وهذا ما نوضحه من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (19): المزاحمة والحالة الكلاسيكية



ملاحظة: نلاحظ أنه كلما كان منحنى LM أكثر أفقية كان تأثير المزاحمة أقل وكلما كان أكثر عمودية كان تأثير المزاحمة أكبر، كما أنه كلما كان منحنى LM أكثر أفقية فإن أثر السياسة المالية أكثر فعالية، وكلما كان منحنى LM أكثر عمودية فإن أثر السياسة أقل فعالية.